المقارنة بين كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل وكتاب علل الحديث للحافظ ابن أبي حاتم

تقديم

دكتور/ سعد فجحان الدوسري

الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي رسوله الأمين، وعلي آله وصحبه أجمعين.

أما بعد. فان علم علل الحديث من أعظم علوم السنَّة، وأدقها مسلكاً، وأوعرها طريقاً والكلام فيه يحتاج إلى عمر طويل لكي يسلس له قياده، ويتمرس في مسائله، وقد جمعت في هذا البحث ما استطعت أن أجده من هذا الموضوع ألا وهو موضوع كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل وكتاب علل الحديث لابن أبى حاتم، من ناحية منهجهما في كتابيهما مع المقارنة بينهما.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في العلم المتعلق به، وهو علم العلل، لما عُرف فيه من الدقة وصعوبة المسلك، لكن بالرجوع لأئمته والوقوف على كلامهم ومنهجهم يتمكن الانسان من خلاله استنارة الطريق وبيان السبيل، لا سيما مع إمامين من أشهر أئمته، وكتابين من أشهر كتبه، حتى يتم الاقتداء بهم وسلوك طريقهم في تعليل الأحاديث والحكم عليها.

السبب في اختيار الموضوع

١- الوقوف على منهج أشهر علمين في علم علل الحديث وهما الإمام أحمد، والإمام ابن أبي حاتم من خلال كتابيهما في العلل.

٢- معرفة مدى دقة العلماء في نقد الحديث وبيان علله، وبالتالي اصدار الحكم المناسب له.

٣- ابراز السبق لعلماء الحديث وأئمته في هذا المجال حتى يأتسى بهم من بعدهم، ولا يتجاوزون حكمهم، مما يضبط عملية التعليل وعدم مخالفة أئمته الكبار، لأنهم أدق بصراً وأجمع حديثاً.

٤- ظهور بعض طلبة العلم ومن ينتسب إلى علم الحديث خاصة بقواعد ومسائل لا أصل لها في علم الحديث، بل قد يكون في بعضها مخالفة لجمهور المحدثين وعلمائهم الكبار، حتى إنهم في بعض الأحيان يحمّلون الأئمة كلاماً لا يتحمله كلامهم ولا تدل عليه أقوالهم، كمسألة نفي وجود الحديث الحسن لغيره، أو التعليل ما ليس بمعلل، أو التقوية بما ليس بحجة ولا قرينة كقولهم في تقوية الحديث الضعيف بالقرائن الطبيعية التي أثبت العلم الحديث صدقها، إلى غير ذلك مما يكثر فيما يسمى بالشبكة العنكبوتية ومواقع علم الحديث والسُّنة.

الدراسات السابقة

تم تناول علم العلل بشكل عام على أنه عَلَمٌ على هذا الفن، وتم تناوله بشكل خاص لكل إمام من أئمته، لكن أن يتم المقارنة بين منهج إمامين من أئمة العلل الكبار من خلال كتابين لهما في مكان واحد وإثبات الفروق بينهما فلم أقف على رسالة أو بحث في ذلك.

الجديد الذي سأضيفه في الموضوع

الوقوف على منهج كل إمام منهما في كتابه المخصوص في العلل، وبيان الفرق بينه وبين الإمام الآخر في المنهج والتصنيف وطريقة التعليل، والذي بدوره يبين أيهما أفضل طريقة وأوضح نقداً وتعليلاً حتى يتم الأخذ به والاقتداء بتعليله، أو الاستفادة من طريقتهما معاً، حتى تنضبط الطريقة المناسبة للنقد والتعليل.

منهج البحث:

١- عزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٢- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فأكتفي بالعزو له دون غيره من المراجع، وذلك بذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث .

٣-أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين، فإن كان في السنن الأربعة فأكتفي بالعزو لها، وإن كان خارج السنن،فأخرجه من مصادره الأصلية كالمسانيد والمعاجم والمصنفات ، ومع كل ذلك أدرس إسناد الحديث وأعطي الحكم المناسب له مع الحرص على ذكر من حكم عليه من الأئمة.

٤- شرحت الكلمات الغريبة الواردة في البحث.

٥-عزوت الأقوال إلى قائليها من مصادرها الأصلية.

خطة البحث

قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: دراسة عامة عن علم العلل، وتحتها ستة مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف الحديث المعلل

المطلب الثاني: طرق معرفة العلل

المطلب الثالث: أجناس العلل

المطلب الرابع: أماكن وجود العلة

المطلب الخامس: أشهر علماء العلل

المطلب السادس: أشهر الكتب المصنفة في علم العلل

المبحث الثاني: التعريف بمؤلفي الكتابين، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: الإمام أحمد بن حنبل

المطلب الثاني: الحافظ ابن أبي حاتم

المبحث الثالث: التعريف بالكتابين مع الموازنة بينهما، وتحته أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: مناهج كتب العلل بشكل عام

المطلب الثاني: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد

المطلب الثالث: علل الحديث لابن أبي حاتم

المطلب الرابع: الموازنة بين الكتابين .

وأخيراً الخاتمة والتوصيات والفهارس.

المبحث الأول: دراسة عامة عن علم العلل:

علم العلل من أجل علوم الحديث، وأنفعها وأدقها، لما يُحتاج فيه إلى خبرة واسعة بالحديث وطرقه وأحوال رجاله، لكن قبل الشروع فيه لا بد أن نعرف عدة أمور هي كالتالي:

المطلب الأول: تعريف الحديث المعلل

الحديث المعلل لغةً: ويقال المعلُّ، وأما تسميته بالمعلول فلحنٌ كما نص علي ذلك النووي في تقريبه[1]، وقال ابن الصلاح رحمه الله: "ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة" [2].

قلت: وبيان أنه مرذول عند أهل العربية واللغة لأنه لا يتمشى مع قواعد علم التصريف ؛ حيث إن اسم المفعول من الفعل الرباعي (أعلَّ) لا يأتَّى علي وزن مفعول أي معلول، ولأنه لم يُسْمع من العرب.

قال الفيروزآبادي: والعِلة بالكسر المرض، علَّ يُعِلُّ واعتلَّ وأعلَّه الله تعالي، فهو مُعَلٌّ وعليل، ولا تقل معلول، والمتكلمون يقولونها ولست منه علي ثَلَج" [3].

وقال العراقي: وقد أنكره غير واحد من أهل اللغة كابن سيده والحريري وغيرهما[4].

وذكر السيوطي أن تسميته معلولاً وقد وجد في عبارة البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم وهو لحن[5] .

اصطلاحاً: هو الحديث الذي اطُّلِع فيه علي علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة [6].

---

(١) تقريب النووي مع تدريب الراوي للسيوطي (١ / ٢٥١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٢).

(٣) القاموس المحيط (ص/١٣٣٨)، و"ثَلَج" أي اطمئنان، كما في القاموس(ص/٢٣٣) مادة: ثلج.

(٤) التقييد والإيضاح (ص/١١٦).

(٥) تدريب الراوي (١ / ٢٥١).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٢).

فيؤخذ من هذا التعريف أن الحديث لا يكون حديثاً معلًّا حتى تجتمع فيه ثلاثة شروط:

١- وجود العلة ٢- أن تكون قادحة ٣- أن تكون خفية.

وقد تتخلف بعض هذه الشروط في حديثٍ ما، فيُطْلق عليه بعضُ أهل العلم بأنه معلّ تجوزاً [١]، فقد يُطلق علي حديثٍ ؛ العلة فيه ظاهرة ككذب راوٍ من رواته أو اتهامه به، أو لم تكن العلة قادحةً نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتي قال بعضهم: إن من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول[٢].

بل إنه وُجِد إطلاقُ بعضهم علي ما ليس علةً أصلاً بأنه علة، كالترمذي حيث أطلق علي النسخ علة[٣].

المطلب الثاني: طرق معرفة العلل

نص أهل العلم على أنَّ لمعرفة طرق العلل طريقين هما[٤]:

الأول: جمع طرق الحديث، لأن بجمع طرق الحديث قد تظهر علةٌ كانت خفية، كالسقط في الإسناد، أو التدليس أو المزيد في متصل الأسانيد أو غيره من العلل.

قال علي ابن المديني رحمه الله: "الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[٥].

وقال الخطيب البغدادي: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف

رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط" [٦].

---

(١) مستفاد من كتاب تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان (ص/١٠٠).

(٢) مقدمة ابن الصلا(ص/٤٤).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٤)، وقد فسَّر الحافظ ابن حجر في النكت (٢ / ٧٧١) اصطلاح الترمذي، ووجَّهه ؛ وتعقب من استدركه عليه فقال:" إن مراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسنادا ومتناً طرأ عليه ما أوجب عدم العمل وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمي المنسوخ معلولاً اصطلاحاً".

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٢)، وتدريب الراوي (١/٢٥٣).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢/٢١٢)

(٦) الجامع للخطيب (٢ / ٢٩٦)

وقال عبد الله بن المبارك: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض" [١].

فيتبين من ذلك أن جمع الطرق والاجتهاد في تحصيلها يكشف المستور، ويقرب الوقوف على العلل الخفية للأحاديث.

الثاني: النظر في اتفاق الرواة واختلافهم وضبطهم، فيعرف ضبط الراوي وحفظه إذا وافق الثقات، وأما إذا خالفهم عُلِم أنه لم يضبطه، وأنه وهم فيه.

قال ابن الصلاح: "ويستعان علي إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن" [٢].

المطلب الثالث: أجناس العلل:

قسَّم أبو عبد الله الحاكم رحمه الله في معرفة علوم الحديث[٣] أجناس العلل إلى عشرة أقسام، ولخصها السيوطي في التدريب[٤]، فهي كما يلي بتصرف يسير:

* **أحدها:** أن يكون ظاهر السند الصحة، وفيه من لا يُعْرف بالسماع ممن روي عنه .

مثاله: حديث موسي بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم قال:"من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم: سبحانك الله وبحمدك أشهد أن لا اله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك غُفِر له ما كان في مجلسه ذلك"[٥]، فروي أن مُسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال: "هذا حديث مليح إلا أنه معلول، وسبب العلة أن موسى بن عقبة لم يسمع من سهيل، وأن الحديث من كلام عون بن عبدالله وليس مرفوعاً".

---

(١) المصدر السابق، والمقصود أي اجمع طرقه وقابل بعضها ببعض.

(٢) المقدمة (ص/٤٢).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص/١١٣).

(٤) تدريب الراوي (١ / ٢٥٨)

(٥) رواه الترمذي (٥/٤٩٤) وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه.

* **ثانيها:** أن يروي الثقات الحديث مرسلاً، ويُسند من وجه ظاهره الصحة.

مثاله: حديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء، وعاصم عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً:" أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر.. الحديث [(١)]" قال:

فلو صح إسناده لأُخْرِج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلاً".

وثالثها:- أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ويروى عن غيره خطأ لاختلاف بلاد رواته، كأن يرويه المدنيون عن الكوفيين، مثاله: حديث موسي بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً:" إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة"[(٢)] قال: هذا إسناد لا يَنْظر فيه حديثي إلا ظن أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا، وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة عن الأغر المزني[(٣)].

* **رابعها:** أن يكون محفوظاً عن صحابي، فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته، بل ولا يكون معروفاً من جهته، كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور[(٤)]، قال: أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان، وهو معلول، أبو عثمان – أي سليمان – لم

---

(١) رواه الترمذي (٣٠٩/٢) وابن ماجه (٥٥/١) والحاكم (٤٢٢/٣) وقال: هذا إسناد صحيح علي شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة، إنما اتفقا بإسناده هذا علي ذكر أبي عبيدة فقط، وقد ذكرت علته في كتاب التلخيص. وقال الحافظ في الفتح (٧ /٩٣) " وإسناده صحح، إلا أن الحفاظ قالوا: إن أصوات في أوله الإرسال.

(٢) أخرجه ابن ماجه بلفظ "سبعين مرة " (١٢٥٤/٢) وله شاهد من حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (١٢٥٤/٢) وأحمد (٣٩٧/٢) .

(٣) وكذلك روي من حديث أبي بردة وأبي بكر ابني موسي مرسلاً، كما في علل ابن أبي حاتم (١٨٧/٢).

(٤) الحديث صحيح من غير هذه الطريق، فهو ثابت من طريق الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه. أخرجه البخاري (٧٦٥) ومسلم (١٠٦٣)

يسمع من النبي صلي الله عليه وسلم، ولا رآه، وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان[١].

* **خامساً:** أن يروى بالعنعنة، وسقط منه رجل، وله طريق أخرى محفوظة، كحديث يونس عن أبى شهاب عن علي بن الحسين عن رجل من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلي الله عليه وسلم ذات ليلة فَرُمِي بنجم فاستنار... الحديث قال: وعلته أن يونس مع جلالته قصر به، وإنما هو عن ابن عباس، حدثني رجال، هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري[٢].

* **سادسها:** أن يختلف علي رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عن الرجل أنه رواه مرسلاً أو بلاغاً او منقطعاً، كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبدالله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله مالَك أفصحنا ؟... الحديث[٣].

قال الحاكم: وعلته ما أسند عن علي بن خشرم حدثنا عن بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر.. الخ

* **سابعها:** الاختلاف علي رجل في تسمية شيخه او تجهيله – أي إبهامه – كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً:" المؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خِبٌّ لئيم " قال: وعلته ما أسند عن محمد بن كثير حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة فذكره[٤].

(١) انظر تقريب التهذيب (ص/٣٨٤) وقال: ثقة.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٢/٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث عن الزهري عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن رجال من الأنصار قالوا: كنا عند النبي صلي الله عليه وسلم فذكر نحوه بمعناه، حدثنا بذلك الحسين بن حريث حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي به.

(٣) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث(ص/١١٦) ولم أجد من خرجه غيره.

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في حسن العشرة،حديث (٤٧٩٢) والترمذي، كتاب البر والصلة، ما جاء في البخيل، حديث(١٩٦٤)، ومعنى (غر كريم)أي يغره كل أحد ولا يعرف الشر وليس بذي مكر ولا فطنة للشر، فهو ينخدع لسلامة صدره وحسن ظنه، وأما (خب لئيم)=

* **ثامنها:** تدليس الإسناد، وهو أن يكون الراوي روى عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه، كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس أن النبي صلي عليه وسلم كان إذا افطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون..الحديث[1]، قال الحاكم: فيحيى رأى أنساً، وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أسند عن يحيى قال: حدثت عن أنس فذكره[2].

* **تاسعها:** أن تكون طريق معروفة – أي الجادة – يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق – بناء علي الجادة – في الوهم، كحديث المنذر بن عبدالله الخزامي عن عبدالعزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم.. قال الحاكم: أخذ فيه المنذر طريق الجادة، وإنما هو من حديث عبدالعزيز حدثنا عبدالله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي[3].

* **عاشرها:** أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه، كحديث أبي فروة يزيد بن محمد، حدثنا أبي عن أبيه، عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر

= أي الخداع الساعي بين الناس بالفساد والشر والدهاء، وهو بخيل لجوج سيئ الخلق. وخب: يجوز فيها فتح الخاء وكسرها، كما في فيض القدير(٣٣/٦)، وتحفة الأحوذي (٢٠١/٥).

(١) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص/٢٦٧)، والحديث صحيح من غير هذا الطريق، من طريق ثابت عن أنس عند أبي داود (١٨٩/٤) وأحمد (١١٨/٢) والبيهقي (٢٣٩/٤).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي (٢٦١/١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة (٩١٨) من حديث عمر ، والترمذي، كتاب أبواب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، حديث (٢٤٢)، والنسائي، كتاب الصلاة، باب نوع آخر من الذكر (٨٩٩) كلاهما من حديث أبي سعيد،والدارمي (٢٨٢/١) بلفظ مغاير وهو (وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفة.)

مرفوعاً:" من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء "[1] قال: وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابر فذكره[2].

المطلب الرابع: أماكن وجود العلة:

تقع العلة في الحديث في مكانين، هما[3]: ١- في السند ٢- في المتن

قال ابن الصلاح:" قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في المتن"[4].

وللحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى تقسيم آخر أدق من تقسيم ابن الصلاح، وهو ما ذكره في النكت[5] حيث قسمها إلى خمسة أقسام هي:

الأول: ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً، مثاله ما يوجد مثلاً من حديث مدلسٍ بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وُجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.

الثاني: ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن، ومثاله ما مثّل به المصنف – يعني ابن الصلاح – من إبدال راو ثقة براو ثقة.

الثالث: ما وقعت العلة فيه في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما، ومثاله ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها.

الرابع: ما وقعت العلة فيه في المتن واستلزمت القدح في الإسناد، ومثاله ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ ؛ والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد.

---

(١) أخرجه الدارقطني في السنن (١٧٢/١)، وأبو فروة هو يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الرهاوي. كما في التقريب(ص/٦٠٢).

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن (١٧٢/١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح من ٤٣، والمنهل الدري لابن جماعة(ص/٥٨)،والمقنع لابن الملقن(٢١٤/١).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٣).

(٥) النكت (٧٤٧/٢) تنبيه: قسم الحافظ ابن حجر العلل إلى أقسام ستة، فذكر خمسة أقسام، ولم يذكر السادس.

الخامس: ما وقعت العلة فيه في المتن دون الإسناد، ومثاله ما ذكره المصنف[١] – يعني ابن الصلاح من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس – رضي الله عنه – وهي قوله:" لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها"[٢] فإن أصل الحديث في الصحيحين، ولفظ البخاري " كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين"[٣] وفي رواية لمسلم فيها نفي الجهر، وفي رواية أخرى نفي القراءة[٤].

المطلب الخامس: أشهر علماء علل الحديث:

نبغ في الأمة أئمة كثر في هذا العلم، وهم معروفون ومنصوص عليهم في كلام أهل العلم

وتراجم الرجال، إلا أن من أشهر علمائه، وممن كثرت أحكامهم على الأحاديث[٥] وهم:

١- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، (١٦٤- ٢٤١هـ).

٢- أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم المعروف بابن المديني (١٦١-٢٣٤هـ)،وهو من أشهر أئمة العلل على الإطلاق بشهادة كثير من العلماء والذين منهم البخاري رحمه الله.

٣- أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي نزيل بغداد (١٦٤ – ٢٤١ هـ).

٤- أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم البخاري (١٩٤ -٢٥٦).

٥- أبو يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي البصري ثم البغدادي (١٨٠ – ٢٦٢هـ).

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٣).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، حديث (٩١٨).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الخشوع في الصلاة حديث(٧٤٣).

(٤) رواية نفي القراءة في صحيح مسلم (٩١٦)، لكن نفي الجهر لم أجدها فيه، وإنما في مسند الإمام أحمد (١٧٩/٣).

(٥) نص على هؤلاء الحافظ ابن حجر في كتابه نزهة النظر (ص/٤٦) وذكر أنهم أشهر أئمة العلل.

٦- أبو زرعة عبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ الرازي. (بعد نيف ومئتين - ٢٦٤هـ)

٧- أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي، والد عبد الرحمن ابن أبي حاتم (١٩٥-٢٧٧هـ).

٨- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الدارقطني الشافعي(٣٠٦ - ٣٨٥هـ)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:"والمعلل من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا مَن رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب ابن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني" [١].

المطلب السادس: أشهر الكتب المصنفة في علم العلل:

صنف أهل العلم في هذا الفن مؤلفات كثيرة، بلغ عددها أكثر من خمسين مصنفاً تقريباً[٢]، لكنها فُقِدَت أو لم يطبع منها إلا القليل، وسأذكر هنا أشهر هذه المصنفات:

١- علل المسند لعلي بن المديني[٣].

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل[٤].

٤- العلل الصغير، والعلل الكبير كلاهما للترمذي[٥].

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص/٤٦).

(٢) كما ذكره محقق كتاب العلل للدارقطني د.محفوظ الرحمن زين الله في مقدمة التحقيق (٤٧/١)

(٣) طبع الكتاب باسم علل الحديث ومعرفة الرجال، بتحقيق مازن السرساوي، وبتحقيق آخر لقلعجي وباسم العلل، بتحقيق محمد مصطفي الأعظمي، وبتحقيق حسام بو قريص.

(٤) طبع في تركيا في مجلدين بتحقيق د.طلعت قرج و د. إسماعيل جراح ولم يكتمل، فبادر بإكماله الدكتور وصي الله عباس، وحققه أيضاً صبحي البدري السامرائي.

(٥) العلل الصغير طبع في كتاب السنن، والعلل الكبير طبع في مجلدين بتحقيق حمزة ديب مصطفي.

٥- المسند الكبير المعلل المسمى البحر الزخار لأبي بكر البزار[١].

٦- علل الحديث لابن أبى حاتم[٢].

٧- العلل للدارقطني[٣].

٨- العلل المتناهية لابن الجوزي[٤].

(١) طبع بتحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله، ولم يتم إلى الآن حيث بلغ فيه ثماني مجلدات

(٢) طبع بأكثر من تحقيق، لكن أفضلها بتحقيق الدكتور سعد الحميد.

(٣) طبع الكتاب في أحد عشر مجلداً ولم يتم إلى الآن بتحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله.

(٤)طبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري.

المبحث الثاني : التعريف بمؤلفي الكتابين:

المطلب الأول: الإمام أحمد بن حنبل[1]

اسمه: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبدالله بن حيان بن عبدالله ابن أنس الشيباني المروزي ثم البغدادي[2].

مولده: قال صالح: قال لي أبي "ولدت في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة " وجيء بأبي حمل من مرو، فمات أبوه شاباً، فوليته أمه .

شيوخه: سمع من إبراهيم بن سعد وهشيم ومعتمر بن سليمان وسفيان بن عينية وابن مهدي والشافعي وعبدالرازق وأبي نعيم، وخلق غيرهم كثير.

رحلته وحفظه: قال ابن الجوزي: ابتدأ أحمد في طلب العلم من شيوخ بغداد ثم رحل الي الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، وكتب عن علماء كل بلد.

وقال عن نفسه رحمه الله: كنت أذاكر وكيعاً بحديث الثوري، وذكر مرة شيئاً، فقال: هذا عند هشيم ؟ فقلت: لا وكان ذكر العشر أحاديث فأحفظها، فإذا قام، قالوا لي، فأمليها عليهم.

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: قال لي أبي: خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع من المصنف ؛ فإن شئت أن تسألني عن الكلام حتي أخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتي أخبركَ أنا بالكلام، وكان يحفظ ألف ألف حديث.

وقد اشتهر بالزهد والورع، والصبر في محنة خلق القرآن، وله عدة مؤلفات ورسائل منها المسند، وفضائل الصحابة، والزهد، والورع، وكتاب الأشربة، والرد على الجهمية، والعلل ومعرفة الرجال، وكتاب الوقوف والوصايا، وهي مسائل جمعها الخلال.

---

(١) المصادر: سيرة الامام أحمد لابنه صالح، مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي، سير أعلام النبلاء (١١/١٨٦)

(٢) هكذا ساق نسبه ولده عبدالله، واعتمده الخطيب في تاريخ بغداد (٤/٤١٢).

وفاته: توفى رحمه الله تعالى في الجمعة في شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين، وهو ابن سبع وسبعين سنة .

المطلب الثاني: الحافظ ابن أبي حاتم(١).

اسمه: أبو محمد عبد الرحمن بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الغطفاني الرازي.

مولده: وُلد ابن أبي حاتم سنة أربعين ومائتين، أو أحدى و أربعين، في مدينة مرو.

شيوخه: سمع من أبي سعيد الأشج و الحسن بن عرفة ويونس بن عبد الأعلى وابن واره، وكان جل علمه من أبيه أبي حاتم، ومن أبي زرعة.

طلبه للعلم وثناء العلماء عليه: حرص أبو حاتم علي ابنه عبد الرحمن منذ صغره، فأمره بحفظ القرآن، وعدم الاشتغال بالحديث قبل أن يتمه، وكان مجتهداً في الطب حريصاً على الرحلة في سبيله، فقال عن نفسه: كنّا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، كلُّ نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ، وبالليل: النسخ والمقابلة.

قال: فأتينا يوماً أنا ورفيق لي شيخاً، فقالوا: هو عليل، فرأينا في طريقنا سمكة أعجبتنا اشتريناها، فلمّا صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس، فلم يمكنا إصلاحه، ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام، وكاد أن يتغير، فأكلناه نيئاً، لم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه، ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد.

قال الذهبي: وكان بحراً لا تكدره الدلاء، وقال الخليلي: أخذ أبو محمد علم أبيه وأبي زرعة وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال صنف في الفقه، وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار.

عبادته: قال أبو عبد الله القزويني الواعظ: إذا صليت مع عبد الرحمن فسلم نفسك إليه، يعمل بها ما يشاء. وقال أبوه عنه: ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن، لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً.

---

(١) مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء (٢٦٣/١٣)، طبقات الحنابلة (٥٥/٢)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي(٣٢٤/٣)

تلاميذه: روى عنه ابن عدي وأبو أحمد الحاكم والقصار والقاضي يوسف الميانجي، وأبو الشيخ بن حيان وغيرهم .

مؤلفاته: كان له رحمه الله عدة مصنفات، هي في غاية الجودة والاتقان،وتوحي بعلم عظيم، ونظر ثاقب بصير، فاعتمد عليها العلماء من بعده، وأولوها اهتماماً كبيراً، ومن ذلك كتاب الجرح والتعديل، وعلل الحديث، والتفسير، والمراسيل، وآداب الشافعي ومناقبه، وغيرها.

وفاته: توفي رحمه الله تعالى في شهر المحرم سنه ثلاثمائة وسبع وعشرين للهجرة.

المبحث الثالث: التعريف بالكتابين مع الموازنة بينهما:

المطلب الأول: مناهج كتب العلل بشكل عام:

تأخذ مناهج أئمة العلل في تصنيف كتبهم عدة أنواع من المناهج، ويمكن أن أجمل هذه المناهج في خمسة أنواع، هي كالتالي:

١) طريقة المسائل المتفرقة:

وهي أن يجيب أئمة هذه الصنعة على أسئلة تلاميذهم، مثل سؤالات أبي داود السجستاني لشيخه الإمام أحمد بن حنبل، ومسائل العلل التي جمعها عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه، والمتمثلة بكتاب العلل ومعرفة الرجال،ومثل أجوبة يحي بن معين التي جمعها عباس الدوري في كتاب(التاريخ والعلل).

٢) طريقة المسانيد المعللة :

وهي أن يصنف إمامٌ معتبر علل الحديث على مسانيد الصحابة، فيذكر حديث الصحابي الواحد، ثم يذكر علة كل حديث، مثل كتاب " المسند المعلل " ليعقوب بن شيبة ،وكتاب " المسند الكبير المعلل" المعروف بالبحر الزخار للبزار، وكتاب " العلل " للدارقطني، وكذا صنف في الأسانيد المعللة عليٌّ بن المديني رحمه الله.

٣) طريقة الأبواب المعللة:

وهذا التصنيف يكون على الأبواب الفقهية، تذكر فيه علة كل باب أو علة كل حديث، مثل كتاب " علل الحديث " لابن أبي حاتم، ومن قبيله كتاب "جامع الترمذي" والعلل الصغير المدرج فيه، وكتاب سنن الدارقطني، فهو كتاب معلل من الدرجة الأولى.

٤) طريقة جمع الحديث المعلل لشيخ واحد:

مثل كتاب " علل حديث ابن عيينة " لعلي ابن المديني، و"الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس " للدارقطني وغيرها ، وهذه الطريقة مفيدة في معرفة نسبة العلل في حديث هذا الشيخ.

٥) طريقة التراجم المعللة:

يعمد فيها المصنف إلى ذكر بعض العلل التي عرف بها المترجم، مثل كتاب" الضعفاء" للعقيلي، ومثل كتاب " الكامل" لابن عدي، وغيرها.

ويدخل في هذه الطريقة كذلك كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، لأنه يترجم في بعض الأحيان لراوٍ من الرواة ثم يذكر حديثاً له معللاً.

المطلب الثاني: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد(١).

أ- موضوعه: ذكر علل بعض الأحاديث، مع تراجم للرواة.

ب- سبب تأليفه: سؤالات ابنه عبدالله له في شأن الرواة وأحوالهم، وفي الأحاديث والآثار المروية، نصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

ج- منهج الإمام أحمد في كتاب العلل ومعرفة الرجال:

١. الكتاب أسئلة وسماعات من عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه يقول فيها: سألت أبي وسمعت أبي وحدثني أبي، وأحياناً - وهو نادر - يقول:"وجدت في كتاب أبي بخط يده". كما في (٢/٣١٤)

٢. لم يصدِّر للكتاب بمقدمة، بل شرع في المقصود.

٣. لم يرتبه على ترتيب معين، بل عُرِضت المادة عرضاً من غير ترتيب ولا تصنيف.

٤. لم يفصل بين الكلام على العلل والكلام على الرواة، بل دمج بعضه في بعض.

٥. يبين علل الأحاديث بعبارة قصيرة، كما في العلل (١/٩٣) قال عبدالله: سألت أبي قلت: يصح حديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(من ترك الجمعة عليه دينار أو نصف دينار يتصدق به)(٢)فقال: قدامة بن وبرة يرويه، لا يُعْرف، رواه

---

(١) الطبعة التي بتحقيق د. طلعت قوج و د. إسماعيل جراح أوغلي، وهي رواية عبدالله عن أبيه، وهناك رواية أخرى يرويها المروذي عن أحمد باسم العلل ومعرفة الرجال طبع بتحقيق وصي الله عباس، وهي مختلفة عن رواية عبدالله كثيراً، والأشهر المتداول هي رواية عبدالله لذلك اعتمدت عليها في هذا البحث، وطبع الكتاب أيضاً بتحقيق صبحي السامرائي.

(٢) أخرجه أبو داود،كتاب الصلاة، باب كفارة من تركها (١٠٥٥) والنسائي، كتاب الجمعة، باب كفارة من ترك الجمعة من غير عذر (١٣٧٢) وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيمن =

أيوب أبو العلاء فلم يصل إسناده كما وصله همام، قال: نصف درهم أو درهم، خالفه في الحكم وقصر في الإسناد[1] وانظر كذلك مثالاً آخر في (١/١٣٠) و (١/ ٢٢٥).

٦.يسوق في بعض الأحيان مجموعة كبيرة من الأخبار محورها أحاديث شيخ واحد ويطيل في ذلك، فعلى سبيل المثال، ذَكَر علل أحادث هشيم بن بشير شيخه في قرابة العشرين صفحة (١/٣٣٠ –٣٥٠)، ومن ذلك أن عبد الله قال: حدثني أبي قال حدثنا هشيم عن سيار عن أبي وائل: قال:

(لا يقرأ القرآن جنب ولا حائض) [2]، قال أبي: لم يسمعه هشيم عن سيار[3].

٧.يُفَسِّر بعض الألفاظ الغريبة من الأحاديث: كما في العلل (١/٢٣١) قال عبدالله: سمعت أبي يقول: معنى حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(لا سبق إلا من خف أو نصل أو حافر)[4]. الحافر: الخيل، والنصل: السهم، والخف: البعير. وانظر كذلك (١/٢٣١) حيث فسَّر حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في نعليه واستوكف ثلاثاً. قال: يعني توضأ ثلاثاً.

٨.جمع في الكلام على الرواة بين الثقات والضعفاء، بل وُجِد ذلك في مسألة واحدة كما في (١/١٦٢).

٩.يبين عدم سماع بعض الرواة من بعض الشيوخ كما في (١/٤٦) حيث قال: الحسن العرني لم يسمع من عبد الله بن عباس شيئاً، وكذلك في (١/٢٢٧) حيث قال: لم يحدث منصور – يعني ابن المعتمر – عن أبي صالح ذكوان شيئاً علمته.

١٠. يبين تدليس بعض الرواة، كما في (١/٩٢) حيث سأله عبدالله فقال: قلت لأبي: كم سمع هشيم من جابر الجعفي؟ قال حديثين، قات: فالباقي؟ قال: مدلَّسه.

١١. يتكلم على الرواة الضعفاء كما في (٢/١٢١)، والمتروكين كما في (١/٨٩) والوضاعين أو الكذابين كما في (١/٨٨) والمجهولين كما في (١/٩٣)، والمختلطة

=ترك الجمعة من غير عذر (١١٢٨) والحاكم (١/٢٨٠) وابن حبان كما في صحيحه (٧/٢٩) وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/١٥٤).

كما في (٢٥٤/١)، والمبتدعة كما في (٣٩٥/١)، ويطلق على كل راوٍ اللفظ الذي يستحقه من الجرح.

١٢. يذكر وفيات بعض الرواة كما قال: مات هشيم سنة ثلاث وثمانين ــ يعني مائة وثلاث وثمانين كما في (٤٧/١).

١٣. يبين الإخوة، كما قال: هؤلاء ولد عبدالله بن مسعود: أبو عبيدة وعبد الرحمن وعتبة كما في (٤٣/١).

١٤. يذكر الراوي من المحدثين لبيان كنيته، كما قال: رجاء بن حيوة أبو المقدام، ونوف البكالي أبو يزيد، وعبد الخالق بن سلمة أبو روح، وعيسى بن دينار أبو علي، والمستظل بن حصين أبو الميثاء، والقاسم بن محمد أبو عبد الرحمن (٤٣/١). وقد يذكر الكنية ومن تكنى بها من الرواة كما قال: من كنيته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أبو عبد الرحمن: عبد الله بن مسعود وعبدالله بن عمرو، ومعاذ بن جبل.......(٩٧/١).

١٥. يذكر من روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من النساء، وقسمهنَّ حسب بلدانهن، فبدأ بالمدنيات ثم المكيات ثم الشاميات ثم الكوفيات فالبصريات (٣١٤/١).

١٦. عقد مقارنة بين شعبة وسفيان: فذكر الرواة الذين روى عنهم شعبة ولم يسمع منهم سفيان، وذكر الرواة الذين روى عنهم سفيان ولم يسمع منهم شعبة (١٨٦/٢).

١٧. جمع الكتابُ ٥٣٦٣ مسألة، ما بين سؤالٍ عن راو من الرواة، أو ذكرِ ترجمةٍ له، أو سؤال عن حديث، وعدد الأحاديث فيه ١٨٨ حديثاً مختلفة الأسباب من سياقها.

١٨. حصر الرواة عن شيخٍ ما كأن يقول: هذه تسمية من روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أهل مكة، روى عن عمر بن الخطاب من أهل مكة: يعلى بن أمية وعبد الله بن الزبير.... (٧٧/١).

١٩. ينقل عمن كان قبله من العلماء في تجريح الرواة وتوثيقهم ،كما نقل عن الشعبي أنه قال: حدثني الحارث –وأشهد أنه أحد الكذابين– (٨٧/١). وكما نقل عن وكيع بن الجراح في الحسن بن عبدالرحمن الكاتب أنه قال عنه: ثقة. (٨٣/١).

٢٠. وكذلك يوجد في الكتاب فوائد ليس للإمام أحمد فيها ذكر، بل هي من إسناد ابنه عبد الله كما في(١٤١/١) حيث قال: قال عبد الله:حدثني عقبة بن مكرم العمى قال حدثنا الوليد بن خالد بن صخر- يعني أبا العباس الأعرابي عن شعبة قال: قال لي أيوب: لا ترد عن خلاس فإنه صُحفي.

د- مصادره: الرواية عن أهل هذا الشأن في بعض الأحاديث وبعض الرواة، والغالب على باقي الكتاب من كلام الإمام أحمد.

ه- تقييم منهجه في كتابه: يمكن أن نجمل المؤاخذات على الكتاب فيما يأتي:

١. فاته كثير من الرواة.

٢. فاته كثير من الأحاديث المعلة.

٣. لم يرتبه على ترتيب معين.

٤. عدم تقديم مقدمة بين يدي الكتاب تبين المقصود، مع أن ذكر المقدمة في بداية المؤلفات كان معروفاً في ذلك الوقت، بل إن من كتب الإمام أحمد ما له مقدمة كالرد علي الجهمية والزنادقة.

و- أثر الكتاب على المكتبة الحديثة:

يَحْمل هذا الكتاب بين طياته مادة علمية غزيرة، استفاد منها المحدثون مِن بعده، ومن أكثر الكتب اعتماداً عليه كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، حيث إن عبد الله بن الإمام أحمد قد كتب إليه بكتب في الرجال ولعلها هذا الكتاب، لأن ابن أبي حاتم ينص في كتابه فيقول: كتب إلي عبد الله عن أبيه في رجل كذا، مما يدل على اعتماد ابن أبي حاتم في بعض الأحيان على نقل أقول الإمام أحمد في الرجال.

وكذلك اعتمد العقيلي في كتابه الضعفاء اعتماداً كبيراً على هذا الكتاب كما في هذه الأمثلة (٢١/١-٢٣-٣٠-٣٢-٣٩-٤٠-٤١-٤٢)

وكل من أراد أن ينظر في أقوال الإمام أحمد في الرجال فإن أول كتاب يجب أن يبحث فيه هو هذا الكتاب، ثم بعد ذلك يبحث في باقي المسائل عنه رحمه الله[1].

---

(١) اقترح الدكتور همام عبد الرحيم سعيد محقق كتاب شرح العلل لابن رجب(٧٤/١) اقتراحاً مهماً لكتاب الإمام أحمد هذا بقوله" ولو قدر لهذا الكتاب أن ترتب مادته، بحيث يجمع ما يتعلق بوكيع وما=

المطلب الثاني: علل الحديث لابن أبي حاتم

أ- **موضوعه:** ذكر علل أحاديث الأحكام التي يَستَدل بها أهل العلم على المسائل الفقهية.

ب- **سبب تأليفه:** النصح لهذه الأمة بتمييز ما صح من حديث رسولها صلى الله عليه وسلم وما ضعف، و لإثراء المكتبة الحديثية بهذا التصنيف النادر ليقف المحدث على تعليل الأحاديث المعللة، وطريقة النقد في ذلك، لكي يسلكوا طريقتهم، ويقتفوا آثارهم.

ج- منهج ابن أبي حاتم في كتابه:

١. بدأ بمقدمة أوضح فيها أهمية بيان العلل، وكشف حال الأحاديث، ونقل في ذلك عن أئمة الحديث نقولاً تعزز ذلك.

٢. رتبه علي ترتيب كتب السنن، فبدأ بالطهارة ثم بالصلاة ثم بالزكاة وهكذا.

٣. مادة الكتاب عبارة عن أسئلة من المصنف لأبيه أبي حاتم، وأبي زرعة الرازي، أو سماعاته عنهما، وعبارته تأتي بأحد الأشكال الآتية: سألت أبي، سألت أبا زرعة، سمعت أبي، سمعت أبا زرعة.

٤. يذكر في كثير من الأحيان علة الحديث المسؤول عنه، وأن المحفوظ غيره، ويذكر المحفوظ في ذلك، كما في (١/١١-١٢-١٧-١٨-١٩).

٥. يطيل في بيان علة بعض الأحاديث أحياناً كما في(١/١١٤)، ويقصر في بعضها كما في (١/١٢٠)، والغالب أن يكون كلامه وسطاً.

٦. يطلق على بعض الأحاديث لفظ: منكر كما في (١/٧٤)، وموضوع كما في (١/١٠٦) وباطل كما في (١/٤٦)، وخطأ كما في (١/٦٧)، وواهٍ (١/٥٧) وليس له أصل كما في (١/٦٦).

= يتعلق بشعبة وما يتعلق بهشيم وغيرهم لو قدر له ذلك لكان على غاية من الفائدة لما يذكره من دقائق المعارف عن هؤلاء، وما يعالجه من أحاديثهم روايةً ونقداً، وهو ما لا يوجد في كتاب من كتب التراجم المعروفة .

٧. يبيِّن– نادراً – بعض المسائل الفقهية،كما أشار أبو حاتم(٤٩/١) إلى أن حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في الماء من الماء[١]. قال: "منسوخ: نسخه حديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب"[١] .

٨. يتكلم على الرواة الذين هم سببٌ لعلة حديث ما، كما قال في حديث قيس بن طلق عن أبيه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل في مس الذكر وضوء، قال لا[٢]. قال أبو زرعة وأبو حاتم: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به الحجة ووهماه كما في (٤٨/١) (٥٢/١) (٥٨/١).

٩. يبين أن بعض الرواة أحفظ من بعض كما قال أبو زرعة: ابن جريج أحفظ من عتاب بن بشير كما في (٦٥/١)، وكذلك في (١٠٠/١)، (٨٢/١).

١٠. يعدِّل بعض الرواة، وهذا قليل، حيث الغالب التجريح، كما قال أبو حاتم: "محمد بن الصلت لا بأس به،كتبتُ عنه" كما في (١٣٥/١).

١١. بلغت أحاديث الكتاب ٢٨٤٠ حديثاً.

د– **مصادره:** مصادر ابن أبي حاتم في هذا الكتاب هو أبوه، وأبو زرعة، حيث لا يوجد له تعليق على حديث واحد.

هـ– تقييم منهجه في كتابه:

١. لم يستوعب أحاديث الأحكام المعللة.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦/١) بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جَعَل ذلك رخصة للناس في أول الاسلام لقلة الثياب، ثم أمر بالغسل، ونهى عن ذلك، قال أبو داود:"يعني الماء من الماء "،وأخرجه كذلك الترمذي(١٨٣/١) وابن ماجه(٢٠٠/١)

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة،باب الرخصة في ذلك،حديث(١٨٢) والترمذي، كتاب الطهارة،باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر،حديث(٨٥)والنسائي، كتاب الطهارة،باب ترك الوضوء من ذلك،حديث(١٦٥)وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها،باب الرخصة في ذلك،حديث(٤٨٣)كلهم من طريق قيس بن طلق عن أبيه،صححه الفلاس وابن المديني والطحاوي والطبراني وابن خزيمة وابن حبان وابن حزم وغيرهم، وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي لأن جميع أسانيده لا تخلو من ضعف. انظر التلخيص الحبير(١٢٥/١) العلل المتناهية لابن الجوزي (٣٦٣/١).

٢. المقدمة قصيرة جداً.

٣. اقتصاره على مصدرين فقط دون الرجوع إلى أئمة العلل وسؤالهم أو النقل من كتبهم أمثال يعقوب ابن شيبة والبخاري رحمهما الله.

٤. عدم ظهور شخصية ابن أبي حاتم في الكتاب، حيث كان أكثر عمله في الكتاب النقل والجمع والترتيب.

و- أثر الكتاب على المكتبة الحديثة:

لقد أثرى هذا الكتاب إلى حد كبير المكتبة الإسلامية عامة، والمكتبة الحديثية خاصة، حتى صار من أفضل كتب العلل وأجلها.

وقد قال عنه البلقيني: "أجل كتاب صنِّف في العلل كتاب ابن المديني وابن أبي حاتم"(١).

وهذا الكتاب مرجع أساسي لكل من ألَّف في تخريج الحديث، حتى لا تكاد تجد مؤلِّفاً في ذلك إلا وينقل عنه، فمِنْ مُقلٍّ ومِنْ مستكثر، فعلى سبيل المثال نقل عنه الزيلعي في كتابه نصب الراية (١/١٠٥)، (١/١٣٤)، ونقل عنه ابن حجر في كتابه التلخيص الحبير (١/٢٠٧) (١/٢٠٨).

وقد اعتمد عليه ابن رجب الحنبلي في كتابه شرح علل الترمذي اعتماداً كبيراً(٢).

المطلب الثالث: الموازنة بين الكتابين:

بعد هذا العرض السريع لمنهجي الكتابين يمكن أن نجمل الموازنة بينهما في هذا الجدول:

وجه المقارنة	العلل للإمام أحمد	العلل لابن أبي حاتم
المقدمة	لا يوجد	يوجد لكنها قصيرة
ترتيب الكتاب	ليس مرتباً	مرتب على ترتيب السنن

---

(١) محاسن الاطلاع (ص/٢٠٣).

(٢) ذكر هذا د. همام سعيد في مقدمة تحقيقه لكتاب شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٨٦).

وجه المقارنة	العلل للإمام أحمد	العلل لابن أبي حاتم
عدد الأحاديث	١٨٨	٢٨٤٠
المصادر	الرواية عن أهل هذا الشأن أحياناً والاستقلال بالحكم أحياناً أخرى	أبو حاتم وأبو زرعة
الكلام في الرواة	أكثر الكتاب تراجم للرواة مع الكلام عليهم تجريحاً وتعديلاً	يتكلم على الروا من خلال تعليل الأحاديث
الحكم على الأحاديث	يحكم لكن قليلاً	يحكم كثيراً جداً، بل لا تكاد تجد مسألة إلا وفيها حكم على حديث.
الاعتماد على أهل العلم ممن سبق، سواء كان في الكلام على الرجال أو الحكم على الأحاديث	أحياناً	لا يوجد إلا عن أبي حاتم وأبي زرعة.

الخاتمة والتوصيات:

وفي نهاية هذا البحث يمكن أن نستخلص من خلاله عدة نتائج مهمة، هي كالتالي:

١. معرفة الحديث المعلل من خلال تعريفه وطرق الدلالة عليه وأجناس العلل وأماكن وجود العلة فيه، ومعرفة أشهر الأئمة الذين عُرفوا به، وأجل المصنفات فيه.

٢. الوقوف على ما كان عليه الإمام أحمد من علم عظيم وخبرة وافرة بهذا الفن، وبمعرفته للرواة من خلال كتابه الذي تم استعراضه آنفاً مما يعطينا منهجاً أصيلاً في النقد والتعليل حتى لا يتم التخبط فيه.

٣. العلم بما عليه ابن أبي حاتم من نظر ثاقب في جمعه لهذه الأحاديث المعللة من خلال أسئلته لأبيه وأبي زرعة، وكذلك معرفة ما عليه أبو حاتم وأبو زرعة من علم عظيم بهذا العلم، ودراية تامة به.

٤. المادة العلمية الغزيرة في كلا الكتابين.

٥. كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل نسبته إليه كما هي نسبة كثير من كتبه إليه،حيث يتم جمع مادتها من خلال أسئلة تُلقى عليه من قِبَلِ بعض طلابه وبالأخص ابنه عبد الله ، فالأولى أن يقال مسائل عبد الله عن أبيه في العلل ومعرفة الرجال، والأدلة علي ذلك أن الكتاب كأنه كشكولٌ أو كناشةٌ للفوائد كانت مع عبد الله، يسجل فيها كل ما سمعه من أبيه، أو كل ما يُسْأَل عنه أبوه، بدليل أنها كانت عنده مكتوبة، وكان قد راسل بها ابن أبي حاتم .

وأوصي بما يلي:

١. ضرورة جمع كلام أئمة الحديث خصوصاً المشتهرين بعلم العلل، وتنسيق كلامهم في مؤلف واحد للوقوف على أحكامهم، والاستفادة من ثاقب نظرهم.

٢. الرجوع إلى منهج أئمة علل الحديث في نقد الأحاديث وبيان عللها، والاقتداء بهم في ذلك، وتقديم كلامهم وحكمهم على حكم غيرهم.

فهرس المصادر والمرجع:

- البحر الزخار للبزار، تحقيق محفوظ الله،دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى
- تدريب الراوي لعبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار كتب العلمية
- تيسير مصطلح الحديث، الدكتور محمود الطحان، طبع دار المعارف، الطبعة الثامنة.
- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، طبع دار الرشيد، دمشق
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، طبع دار الكتب العلمية.
- الجامع الصحيح (صحيح البخاري) لمحمد بن إسماعيل البخاري، طبع دار الشعب – القاهرة
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، لمحمد بن عيسى الترمذي، طبع دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الجامع لأخلاق الراوي للخطيب، تحقيق محمود الطحان ، طبع دار المعارف
- الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، طبع دائرة المعارف الهندية.
- الجواهر والدرر لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق الطناحي، طبع دار التراث الإسلامي
- سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني–تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد–طبع دار الفكر.
- سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني– تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – طبع دار الفكر بيروت.
- سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي– تحقيق محمد عبد القادر عطا–طبع مكتبة دار الباز، مكة المكرمة
- سنن الدارقطني لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطني–تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني–طبع دار النشر: دار المعرفة
- سنن الدارمي لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي–تحقيق فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي–طبع دار الكتاب العربي بيروت – الطبعة الأولى.

- سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن الذهبي-تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي - طبع مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة التاسعة
- الصحيح لمسلم بن الحجاج النيسابوري، طبع دار الجيل - بيروت.
- طبقات الحنابلة لمحمد بن أبي يعلى-تحقيق محمد حامد الفقي دار المعرفة بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق محمود الطناحي والحلو، طبع دار هجر للطباعة والنشر، مصر.
- علل الحديث، لعبد الرحمن بن أبي حاتم،تحقيق محب الدين الخطيب، طبع دار المعرفة
- العلل لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطني، تحقيق محفوظ الله، طبع دار طيبة بالرياض.
- العلل ومعرفة الرجال تحقيق د. طلعت نوح ، طبع تركيا.
- علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح)لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح-ط دار الكتب العلمية بيروت.
- عمل اليوم والليلة لأحمد بن شعيب بن علي النسائي أبو عبد الرحمن-تحقيق د. فاروق حمادة-ط مؤسسة الرسالة بيروت -الطبعة الثانية.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني-تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب-طبع دار المعرفة، بيروت .
- لسان العرب لابن منظور، طبع دار صادر - بيروت .
- المسند لأحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني-طبع مؤسسة قرطبة، مصر.
- المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري-تحقيق مصطفى عبد القادر عطا-طبع دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.
- مناقب الإمام أحمد بن حنبل لعبد الرحمن بن الجوزي، طبع دار الآفاق.
- معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري-تحقيق السيد معظم حسين-ط دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثانية.